



الاقتصاد التعليمي

أثناء جائحة كورونا covid 19

أنوار يحيى القرشي

الاقتصاد التعليمي
أثناء جائحة كورونا covid 19

أنوار يحيى القرشي
طالبة ماجستير بجامعة أم القرى
قسم التربية الإسلامية والمقارنة- تخصص أصول التربية

١٤٤٢ هـ

Ano.1416@hotmail.com



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تعرضت البشرية على مدى تاريخها القديم والحديث لعدد من الأوبئة التي كانت سببا في خطف أرواح ملايين من البشر والتي كانت أعدادهم قد فاقت كثيرا أعداد أقرانهم الذين قتلوا في حروب عسكرية وذلك بسبب ضعف الآليات الإدارية والتعليمية والصناعية، وهشاشة النظام الصحي وانتشار الممارسات الاجتماعية غير السليمة في الفترات الزمنية التي وقعت بها تلك الأوبئة. (الحداد، مايو ٢٠٢٠ م) وأن من أهم المتغيرات الحالية هو انتشار نوعاً جديداً من الفيروسات يسمى "فيروس كورونا المستجد COVID 19" والذي انتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، والذي لم يتم التوصل حتى الآن إلى لقاح أو علاج له. (علي، ٢٠٢٠ م)

فكانت جائحة كورونا مفاجأة كبيرة بالنسبة للعالم، ولم يكن أحد قد تحسب لها ووضع لها ما يمكن لصدها أو التقليل من مخاطرها، سواءً في المجال الاقتصادي أو الصحي أو غيره من المجالات الأخرى. في ٣١ ديسمبر من عام ٢٠١٩ م تم إبلاغ المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في الصين بحالات الالتهاب الرئوي المسبب لمرض غير معروف تم اكتشافه في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي الصينية، وتم إعلان فيروس (كورونا الجديد) على أنه الفيروس المسبب لتلك الحالات من قِبَل السلطات الصينية يوم ٧ يناير ٢٠٢٠ م. (وزارة الصحة السعودية، ١٤٤١ هـ)

فيروس كورونا هي مجموعة من الفيروسات تسبب أمراضا للتدييات والطيور. يسبب الفيروس في البشر عدوى في الجهاز التنفسي والتي تتضمن الزكام، يعتقد أن انتقال فيروسات كورونا من إنسانٍ إلى آخر يحدث أساساً بين الأشخاص المقربين أثناء الاتصال المباشر عبر الرذاذ التنفسي الناتج عن العطس والسعال. (موسوعة ويكيبيديا الحرة، ٢٠١٩ م)

إن انتشار هذا الوباء الذي لم يتم التوصل إلى علاج له حتى وقتنا هذا قد أودى بحياة الكثيرين بحسب ما نشرته منظمة الصحة العالمية وما تناوله وسائل الاعلام يوماً ل لحظة بلحظة، فالأوبئة بطبيعتها أمراض جديدة لا تتوافر معلومات أو توقعات بكيفية انتشارها ومكافحتها، ولا يوجد علاج لها فكلما كان الوباء خطيراً بسبب سرعة انتشاره وانتقاله بالعدوى والآثار التي يتركها على المصابين به، زادت المدة الزمنية بلا علاج واضح، وكانت المساحة متروكة للاجتهادات الفردية والاجتماعية، والتمسك بأي أمل في الخلاص حتى وإن كان ذلك يتمثل في ممارسات غير منطقية، مما يفرض على المنظمات إدارة للأزمة باستراتيجيات وخطط مقننه.



يعرف مفهوم إدارة الأزمات بأنها " مجموعة من الأساليب والاستراتيجيات الموجهة لمقابلة الأزمات والتصدي لها وتقليل حجم تأثيرها السلبية، مما يسهم في توفير الحماية للمنظمة ولكافة الأطراف المرتبطة بها، حيث عرفت بأنها اتباع أسلوب عملي ممنهج ومنظم في التعامل مع المواقف والحالات الاستثنائية والطارئة التي تعصف بالمنظمة في مختلف مراحلها بهدف ضبطها وإحكام السيطرة عليها والتخفيف من وطأة أضرارها وانعكاساتها السلبية. (العبدالات، ٢٠٢٠م).

فيروس كورونا ذو كلفة اقتصادية كبيرة على الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل الاقتصاد المعولم الذي نعيش في ظلاله اليوم، لذا فإن التأثيرات الاقتصادية بالطبع سوف تختلف من دولة إلى أخرى، لكن لن تنجو أي دولة من تأثيره. (الحداد، مايو ٢٠٢٠م)

تردد هاجس الكساد الكبير مجدداً بعد القرن العشرين، أصبح الاقتصاديون يجذرون من أن التعافي من الوباء لن يؤدي بالضرورة إلى تعافي الاقتصاد، وإنما سيعاني البشر إلى الركود، حيث تبنت مجلة تايم في ٢٠٢٠م نوفمبر بعنوان الكساد العالمي قادم والتفاؤل لن يبطئه، بينما تبنت مجلة فورتن بنفس الوقت رؤية مختلفة وقدمت عنوان (لماذا نحن لسنا في قلب كساد كبير آخر؟).

ويعرف مصطلح الكساد بأنه: " هو عبارة عن تراجع وانكماش في النشاط الاقتصادي لوقت طويل، حيث ينخفض الناتج المحلي، وتزداد البطالة وتنخفض قيمة الاستثمارات وأرباح الشركات وتهبط الأسعار وتفلس العديد من الشركات. ويكون الكساد أكثر حدة من الركود الاقتصادي الذي يكون عبارة عن تباطؤ في النشاط الاقتصادي في فترة دورة اقتصادية عادية". (Review، بلا تاريخ)

حيث ان كثير من الدول تراجع فيها النمو وأصبحت في موجة الكساد العالمي وقل القليل نجد ٥% من نجى أو سينجو منها، هناك كساد لكن يسمى هذا الكساد بالإرادي بمعنى: نحن من أغلقنا النشاط الاقتصادي، يرى الدكتور فخري الفقي مساعد مدير صندوق الدولي سابقاً بمصر: أن في هذه الحالة لا بد من حماية الأرواح والأرزاق الجائعة وإرجاع فتح الاقتصاد، حيث يقول أن الاقتصاد لم يصل إلى الكساد العالمي وأن إعادة جدولة عمليات الفتح والإغلاق في النصف الثاني من ٢٠٢٠ هو الذي قطع الطريق لحصول مأساة تشبه الكساد الكبير. (AlArabiya، ٢٠٢٠م)

أن جميع القطاعات تأثرت بجائحة كورونا وإن المؤسسات التعليمية ليست بخارج عن هذا التأثير، ففي المجال الاقتصادي التعليمي كشفت لنا أثر تلك الجائحة من حيث: عدد الطلاب المسجلين، وقبول الطلاب، سفر الطلاب، ومن خوف الطلاب فالدول تختلف في عدد الإصابات فمنها ما تفشى فيها المرض الذي بدوره يؤثر على التسجيل للدراسة فتأثر المؤسسات التعليمية في مسألة الاقتصاد أمر لا مفر منه إلى انتهاء هذه الجائحة أو وجود علاج فعلى لهذا الوباء الذي بدوره يتطلب إدارة لهذه الأزمة.



قد حظي موضوع إدارة الأزمات في المؤسسات التعليمية باهتمام كبير من الباحثين والكتاب في البيئة الغربية وبكثرة الدراسات التي تناولته، وتوجهت هذه الدراسات إلى أهمية وجود فريق عمل قادر على مواجهة الأزمات وإدارتها، وتحليل خطط إدارة الأزمات وتفاعلاتها. (غنيمه، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م)

قد غيرت جائحة كورونا المفهوم المتعارف عليه لعمل مؤسسات التعلم. لم يكن التغيير على مستوى طرائق التعلم فقط، بحيث استبدل الحضور الى التعليم عن بعد ولكن أيضاً على مستوى التحديات المالية التي تواجه المؤسسات التعليمية في ظل الانكماش المحلي والعالمي (خشقه، ٢٠٢٠م)

إن أزمة كورونا القت بذراعتها على كافة قطاعات الحياة بصفة عامة ومن أهم هذه القطاعات هو القطاع التعليمي حيث توقفت المدارس والجامعات في أغلب دول العالم، في إحصائية الأمم المتحدة اليونسكو تشير بان أكثر من ثلاثمائة مليون طالب من كافة الفئات العمرية في المدارس والجامعات توقف عن التعليم وهذا يشكل خطر كبير لذلك كان لا بد للمؤسسات التعليمية من إيجاد بديل، حيث أن هناك الكثير من التحديات الاقتصادية التعليمية الناجمة عن أزمة كورونا حيث أن بعض الفروع العلمية التي لا يمكن أن يكتفى بها بمحاضرات أو دروس عن بعد، وضعف بعض التفاعل بين الطالب والمعلم وتوفر التقنيات بين جميع الطلاب والمدرسين التي من خلالها تحتاج إلى توفير الكثير من الوسائل التكنولوجية لديهم وايضاً هناك موضوع التدريب المؤمن لهم بشكل جيد. (TV، ٢٠٢٠م)

لا يختلف تعريف مفهوم الأزمات التعليميّة كثيراً عن تعريف مفهوم الأزمة بشكل عام، وذلك لاعتبار المؤسسة التعليمية منظمة تربوية اجتماعية خدمية تقوم على جهود بشرية منسقة وفق إمكانيات محددة لتحقيق أهداف منشودة من خلال نشاطات معينة. وقد عرف الحملوي الأزمات التعليمية بأنها: "خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام المدرسي ويهدد الافتراضيات الرئيسة التي يقوم عليها النظام في المؤسسة التعليمية... وأن الخصائص التي تتسم بها الأزمات التعليمية تتلخص في: المفاجئة والتهديد وتسارع الأحداث والغموض وقلة المعلومات، وجميعها تتطلب لمن يريد مواجهة الأزمة التعليمية بنجاح قدرات عقلية ونفسية عالية مع تركيز الجهود والتعاون. (غنيمه، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م)

تهدد جائحة كورونا الآن بتفاقم نواتج التعلم، حيث تسببت فعليا في آثار عميقة على التعليم، من جراء إغلاق المدارس في جميع أنحاء المعمورة تقريباً، الأمر الذي شكل أكبر صدمة متزامنة تضرب جميع الأنظمة التعليمية، على مدى حياتنا. ومن المنتظر أن تتفاقم الأضرار سوءاً نظراً لما يسببه هذا الوضع الصحي الطارئ من كساد عالمي عميق، لكن من الممكن مواجهة هاتين الصدمتين وتحويل الأزمة إلى فرصة. (وأخرون، مايو/آيار ٢٠٢٠م) فتكمن أهمية هذه الورقة في معالجة الآثار المترتبة على جائحة كورونا بالنسبة للمجال الاقتصادي التعليمي واستنباط الحلول الملائمة بما ينسجم مع الواقع المفروض.



حيث أن أهداف هذه الورقة اشتملت على عدة أسئلة فالسؤال الرئيسي: " ما العواقب الاقتصادية

في التعليم لجائحة كورونا COVID 19 " حيث تفرعت منه عدة أسئلة فرعية وهي

- ١- ما صدمات التعليم أثناء جائحة فيروس كورونا COVID 19
- ٢- ما الاستجابات اللازمة للحد من أضرار فيروس كورونا COVID 19 للاقتصاد التعليمي.
- ٣- ما النتائج والتوصيات لسبل التطوير على الاقتصادي التعليمي أثناء وبعد جائحة فيروس كورونا COVID 19

العواقب الاقتصادية لفيروس كورونا COVID 19

أولاً: صدمات التعليم أثناء جائحة فيروس كورونا COVID 19

١- إغلاق المدارس:

قد يؤدي إغلاق المدارس إلى خسائر في التعلم تعادل ثلث سنة دراسية إلى سنة دراسية كاملة، ومن المرجح أن يؤدي أيضاً إلى تفاقم أوجه عدم المساواة من خلال التأثير على الطلاب من الفئات المحرومة على نحو أكثر من غيرهم. (بيان صحفي مجموعة البنك الدولي، ٢٠٢٠م) حتى أواخر إبريل/نيسان، أغلقت المدارس في ١٨٠ بلداً، وأصبح ٨٥% من الطلاب في جميع أنحاء العالم خارج التعليم المدرسي. وما لم تتخذ إجراءات أكثر جرأة على صعيد السياسات، فستكون لذلك تكاليف مباشرة على تعلم الأطفال والشباب وصحتهم، حيث :

● التكاليف المباشرة على التعليم:

- توقف العمل.
- اتساع فجوة عدم المساواة في التعلم.
- تراجع الارتباط بالتعليم المدرسي.

● الآثار على الصحة والسلامة:

- سوء حالة تغذية الطلاب.
- تراجع الصحة النفسية للطلاب.
- زيادة معاناة الطلاب.

سيترجع التعلم وترتفع معدلات التسرب وخاصة بين الفئات المحرومة وسيتوقف الطلاب بصفة عامة عن تعلم المواد الأكاديمية، وسيحدث التراجع الأكبر في صفوف الأطفال في سن رياض الأطفال، الذين من غير المرجح أن تولي أسرهم الأولوية لتعلمهم أثناء فترة إغلاق المدارس، وسوف تتسع فجوة عدم



المساواة في التعلم، نظراً لما يحظى به طلاب الأسر الأكثر ثراء والأفضل تعليماً من الدعم اللازم للتعلم بالمنزل، سترتفع مخاطر التسرب من التعليم، من جراء غياب التشجيع من جانب المعلمين، على نحو يقلل ارتباط الطلاب المهمشين بالتعليم المدرسي.

سوف تعاني الصحة والسلامة أيضاً، في ظل غياب الدعم والبنية الهيكلية اللذين توفرهما المدارس. وسوف تتأثر تغذية الطلاب وصحتهم البدنية سلباً، بالنظر إلى اعتماد حوالي ٣٦٨ مليون طفل في مختلف أنحاء العالم على برامج التغذية المدرسية. وقد تعاني أيضاً صحة الطلاب النفسية بسبب العزلة خلال فترة التباعد الاجتماعي والآثار المؤلمة للأزمة على الأسر. وربما انخرط الشباب التاركون للدراسة في سلوكيات خطيرة.

٢- الأزمة الاقتصادية:

الصدمة الاقتصادية: يتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً بنسبة ٣% خلال عام ٢٠٢٠، وهبوطاً أشد مما حدث خلال الأزمة المالية العالمية عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وستختلف هذه الصدمة عواقب وخيمة على كل من الحكومات والأسر المعيشية، تنال من جانبي العرض والطلب في مجال التعليم:

● جانب الطلب في التعليم:

- زيادة معدلات التسرب، خاصة بين الفئات المحرومة.
- زيادة عمالة الأطفال، زواج الأطفال.
- تراجع استثمار أولياء الأمور في التعليم.

● جانب العرض في التعليم:

- انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم.
- تدني جودة التعليم.
- تدني جودة التدريس.
- إغلاق المدارس الخاصة.

سوف يرتفع معدل التسرب من الدراسة، من جراء ترك العديد من الطلاب للتعليم المدرسي إلى الأبد، وسيتركز الارتفاع في معدلات التسرب بين أفراد الفئات المحرومة. فعندما أعيد فتح المدارس في أعقاب أزمة إيولا التي تسببت في ضياع عام دراسي كامل تقريباً في سيراليون، كانت احتمالات عودة الفتيات للمدارس أقل بنحو ١٦ نقطة مئوية. ومن المرجح أن يكون ارتفاع معدل التسرب مصحوباً بزيادة في عمالة الأطفال وزواج الأطفال بين الأطفال والمراهقين.



ستتفاقم معاناة عملية التعلم أكثر فأكثر، بسبب الضغوط الاقتصادية الواقعة على الأسر المعيشية. فحتى لو لم يتسرب الطلاب من التعليم، فتتقلص قدرة الأسر المعيشية على تحمل تكاليف المدخلات التعليمية - مثل الكتب بالمنزل أو الدروس الخصوصية - إلى أن يتعافى الاقتصاد. وقد ينقل الآباء أبناءهم من المدارس الخاصة إلى الحكومية، الأمر الذي سيضفي مزيداً من الضغوط على أنظمة المدارس الحكومية، المكتظة بالفعل، ويقلل من جودتها.

على جانب العرض، سوف تضرب الصدمة الاقتصادية المدارس والمعلمين، وسوف تؤدي الضغوط المالية إلى انخفاض الاستثمارات في التعليم، وبالتالي تقليص الموارد المتاحة للمعلمين. وسوف تعاني جودة التدريس (سواء على شبكة الإنترنت أو عندما تستأنف المدارس عملها)، نظراً لتضرر بعض المعلمين من هذه الأزمة الصحية بصورة مباشرة، ومعاناة آخرين من ضغوط مالية بسبب خفض الرواتب أو التأخر في دفعها. ونظراً لقلّة المدرسي وسائل التقييم خلال فترة الإغلاق، فسيمضي المعلمون الساعون إلى دعم طلابهم عن بعد في عملية التعلم على غير هدى. وأخيراً، ربما تسبب اضطراب المدارس الخاصة إلى التوقف عن العمل من جراء قلة الدخل، إلى تقلص المعروض من التعليم المدرسي.

٣- المدى الطويل تكاليف على:

- زيادة فقر التعلم.
 - تراجع رأس المال البشري.
 - زيادة الفقر العام (من جراء التسرب من التعليم).
 - اتساع فجوة عدم المساواة.
 - زيادة الاضطرابات الاجتماعية.
 - تفاقم دائرة الفقر الممتدة عبر الأجيال وانخفاض قيمة رأس المال البشري.
- إذا تركت هذه الآثار من دون معالجة فإنها سوف تفرض تكاليف طويلة الأمد على كل من الطلاب والمجتمع. ونظراً للزيادة المرجحة في فقر التعلم، فإن هذه الأزمة قد تعيق جيلاً بأكمله عن تحقيق إمكاناته الحقيقية. فالطلاب الذين سيضطرون إلى التخلي عن الدراسة، أو سيتعرضون لتراجع كبير في التعلم سيعانون انخفاضاً في إنتاجيتهم وقدرتهم على الكسب طوال حياتهم. وستتسع فجوة عدم المساواة، لما لهذه الآثار من وقع أكبر على طلاب الأسر الفقيرة والمهمشة، على الأرجح. فالأطفال الذين تشتد حاجتهم إلى التعليم للخروج من ربقة الفقر، هم الأكثر عرضة للحرمان منه بسبب الأزمة. وقد يؤدي هذا التراجع في الآفاق الاقتصادية بدوره إلى زيادة الأنشطة الإجرامية والسلوكيات الخطرة، وربما تصاعدت كذلك الاضطرابات الاجتماعية بين الشباب: فقد ثبت في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، أن تزايد أعداد الشباب بين السكان جنبا إلى جنب مع ضعف الآفاق المستقبلية يشكلان مزيجاً قابلاً



للانفجار في أية لحظة. وقد يتردد صدى هذه الآثار السلبية لفترة طويلة؛ ذلك لأن تدني رأس المال البشري في الجيل الحالي للطلاب المتمركز بين أكثر الفئات المحرومة - من شأنه إدامة حالة الفقر وعدم المساواة. (وأخرون، مايو/آيار ٢٠٢٠م)

ثانياً: الاستجابات اللازمة للحد من أضرار فيروس كورونا COVID 19 للاقتصاد التعليمي:

قسم (العبدالات، ٢٠٢٠م) مراحل إدارة الأزمات إلى خمس مراحل شملت: مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار، مرحلة الاستعداد والوقاية، مرحلة احتواء الأضرار، مرحلة استعادة النشاط، ومرحلة التعلم.

المرحلة الأولى: مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار، وهذه المرحلة تكون قبل البداية الفعلية للأزمة، حيث تظهر بعض الإشارات والمؤشرات التحذيرية المنبئة بحدوث أزمة، والتي يكون مصدرها إما من داخل المنظمة أو من خارجها.

المرحلة الثانية: مرحلة الاستعداد والوقاية، بناء على الإشارات التحذيرية التي تلقتها المنظمة بشأن احتمالية تعرضها لأزمة ما، تقوم المنظمة برسم السيناريوهات المحتملة اللازمة ووضع التدابير المناسبة، والتحضير والاستعداد لمواجهةها.

المرحلة الثالثة: احتواء الأضرار: وهذه المرحلة تكون أثناء الأزمة، وفيها يكون تركيز إدارات المنظمات منصباً على تقليص حجم الأضرار والحد من انتشارها على نطاق واسع، حيث تقوم المنظمة بتنفيذ الخطط المعدة لمواجهة الأزمة، وكيفية التعامل معها.

المرحلة الرابعة: استعادة النشاط، تعد مرحلة الخروج من الأزمة والتعافي من الاضطرابات التي سببتها، وهي من أهم المراحل التي تنبثق مدى قدرة المنظمة على مواجهة الأزمات ونجاحها وتفوقها في تحقيق هدفها في البقاء والاستمرار.

المرحلة الخامسة: التعلم، على الرغم من فعالية الأساليب والإجراءات التي تبناها المنظمة في تخطي الأزمات قبل وأثناء وبعد حدوثها إلا أنها لا تعد كافية بمنحها القدرة على تجاوز الأزمات اللاحقة وخاصة المشابهة لها، ولذلك كانت الاستفادة من هذه التجربة والتعلم منها أمراً في غاية الأهمية، التي يمكن لها أن تقع على الأمد البعيد ويوفر لها الدعم الكافي لمواجهةها والتصدي لها ومواجهة تبعاتها المختلفة.

قسم (وأخرون، مايو/آيار ٢٠٢٠م) ثلاث مراحل متداخلة للاستجابة التعليمية:

فالهدف هو اغتنام الفرصة في جعل التعليم أكثر احتواءً، وفعاليةً، وقدرة على الصمود كما كان عليه قبل الأزمة.

- المرحلة الأولى: التكيف:



أثناء فترة إغلاق المدارس:

- حماية الصحة، والسلامة، والتغذية.
- منع حدوث خسائر في التعلم عن طريق التعلم عن بعد.
- الاستفادة من التعليم بعد الثانوي.

ففي هذه المرحلة لا بد أن تكون أولوية البلدان، في تكيفها مع الإغلاق المفاجئ للمدارس هي حماية صحة الطلاب وسلامتهم دون حدوث خسائر في التعليم.

بالإضافة إلى حماية الطلاب وأسرتهم من العدوى، تنفيذ البلدان العديد برامج طارئة للتعلم عن بعد في أنحاء العالم، وتستعين بمنصات يمكنها الوصول إلى جميع الأطفال، مهما كان دخل الأسرة (مثل التليفزيون، والإذاعة، والهواتف الذكية). وهذه الأساليب الاحتوائية بالغة الأهمية: فبدونها تقضي بالوصول إلى الأسر المحرومة معيشياً، فلن تستطيع التكيف مع هذه الصدمة سوى الأسر الأكثر ثراءً وحظاً من التعليم. إلى جانب توفير التعلم عن بعد، يجب على الأنظمة التعليمية أن تعمل بطريقة استباقية على منع التسرب من التعليم عن طريق التواصل مع الطلاب المعرضين لهذا الخطر وتقديم مساندة مالية موجهة لهم. كما يمكن أن تكون توعية الأسر من القنوات المهمة لتقديم الإرشاد والموارد بشأن أفضل السبل لمساندة الأطفال في البيت أثناء فترة إغلاق المدارس.

وأخيراً، يتعين على البلدان الاستفادة من جامعاتها وغيرها من مؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية في الدعم التقني (على سبيل المثال، لتوسيع نطاق التعلم عن بعد)، والتدريب السريع (مثل تدريب الممرضات وفنيي المعامل)، وتمكين الوصول إلى المعرفة العالمية.

- المرحلة الثانية: إدارة الاستمرارية:

عندما تعود المدارس فتح أبوابها:

- منع الزيادة في معدل التسرب.
 - حماية الصحة والسلامة في المدارس.
 - الاستعداد لإعادة فتح المدارس على مراحل وبصفة جزئية.
 - تأهيل المعلمين لتقييم خسائر التعلم وسد الفجوات فيه.
 - تقديم التمويل المناسب لاحتياجات التعافي، خاصة بين صفوف الطلاب المحرومين.
- في ظل التخفيف التدريجي لقواعد التباعد الاجتماعي، يتعين على الأنظمة ضمان إعادة فتح المدارس بطريقة آمنة، وتقليل معدلات تسرب الطلاب إلى أدنى حد ممكن، والبدء في استعادة عملية التعلم. وتعد إعادة فتح المدارس عملية معقدة، حيث يتعين فتحها على مراحل، مع احتمالية إغلاقها لدورات أخرى في



أوقات انتشار الوباء. ويجب على الأنظمة أن تبدأ في التخطيط لهذا الأمر، وأن تتعلم من تجربة الأنظمة الأخرى التي مرت بهذه التجربة، مثل الصين وسنغافورة. وإلى جانب ضمان صحة المدارس، فلا يزال يلزم عمل المزيد والمزيد:

في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يتعين أن تسبق عملية إعادة فتح المدارس حملات إعادة إلحاق لتقليل تسرب الطلاب إلى أدنى حد. وينبغي أن تتلقى الفئات الأكثر عرضة لمخاطر التسرب (مثل الفتيات أو الطلاب في المجتمعات المحلية المهمشة) المساندة الموجهة والرسائل الإعلامية. ما إن يعود الطلاب إلى مدارسهم، ينبغي أن يكون تعافي عملية التعلم على رأس الأولويات، لمنع تأثير الفرص المتاحة للأطفال والشباب تأثراً دائماً. وسوف يتطلب هذا اتخاذ حزمة من التدابير الرامية إلى تعويض خسائر التعلم، ابتداءً من تحسين التقييم بالفصول الدراسية إلى المناهج التربوية والدراسية الأكثر تركيزاً (للسماح بالتدريس على المستوى المناسب لمرحلة ما بعد الإغلاق) إلى دمج استخدام التكنولوجيا في التدريس. وستحتاج هذه الجهود إلى توجيهات ومواد واضحة على مستوى المنظومة، فضلاً عن تدريب عملي مركز لمديري المدارس والمعلمين. وسوف يتطلب الأمر أيضاً موارد كبيرة، مما يعني ضرورة حماية الموازنات المرصودة للتعليم، في وقت ستتضاءل فيه قدرة الأسر على مساندة التعليم بالمنزل، مع احتمال زيادة الطلب على المدارس الحكومية.

- المرحلة الثالثة: التحسن السريع:

اغتنام الفرصة، طوال ذلك من أجل تحسين النظام على الأجل الطويل: توفر الأزمة أيضاً لإعادة بناء أنظمة تعليمية أقوى وأكثر إنصافاً من ذي قبل.

- توسيع نطاق الأساليب الفعالة في مواجهة جائحة كورونا (مثل إدماج نظام التعلم عن بعد، التدريس على المستوى المناسب، تتبع الطلاب المعرضين لمخاطر التسرب).
- التركيز على إنشاء أنظمة تعليمية معاد بناؤها على نحو أفضل.
- حماية الموارد المالية للتعليم وتعزيزها.

بعد انحسار الجائحة، سيكون أولياء الأمور، والمعلمون، ووسائل الإعلام، والحكومة، وغيرهم قد غيروا منظورهم وتصوراتهم بشأن أدوارهم في العملية التعليمية. فعلى سبيل المثال، سيكتسب أولياء الأمور فهماً أفضل للحاجة إلى العمل المشترك مع المدارس لتعزيز تعليم أبنائهم. وستكون الفجوة في المساواة أكثر وضوحاً، وكذلك الحاجة الملحة إلى تضييقها. وسيكون هناك فهم أفضل للفجوة الرقمية أي الفوارق في القدرة على الوصول إلى الأجهزة، وإمكانيات الاتصال، والبرمجيات المناسبة، فضلاً عن العجز الهائل في المعلمين بالمهارات الرقمية.



سيمثل ذلك فتحاً، ولكن من الضروري الاستفادة منه من أجل إعادة البناء على نحو أفضل. ومن شأن الابتكارات التي ستطبق خلال مرحلتي التكيف والاستمرارية، أن تقدم برهاناً لما يمكن للبلدان أن تقوم به، عندما تولي تركيزاً أكبر على أكثر الأساليب فعالية وإنصافاً لسد فجوات التعلم لدى الجميع. ومن الأهمية بإمكان أن نتعلم من هذه النجاحات وأن ندمجها في العمليات المنتظمة التي نقوم بها ما في ذلك استخدام التكنولوجيا بشكل أكثر فعالية في أنظمة التعلم عن بعد؛ وأنظمة الإنذار المبكر لمنع التسرب من التعليم؛ والمناهج التربوية والدراسية للتدريس على المستوى المناسب وبناء المهارات التأسيسية؛ والمساندة المكثفة لأولياء الأمور والمعلمين والطلاب، بما في ذلك المساندة الاجتماعية والوجدانية. (وأخرون، مايو/آيار ٢٠٢٠م)

ثالثاً: النتائج والتوصيات لسبل التطوير على الاقتصادي التعليمي أثناء وبعد جائحة فيروس كورونا
:COVID 19

تم استنباط نتائج ورقة العمل في:

- إغلاق المدارس وانقطاع التعليم.
 - حدوث فجوة في العائد التعليمي.
 - تأثر قطاع التعليم والتدريب على جميع المستويات، وضعف التدريب أو انعدامه أحياناً في مجالات المواد العلمية في مراحل التعليم العام أو الموظفين أو طلاب الطب والتمريض وغيرهم...
 - تفاقم أوجه التفاوت في الحصول على فرص التعليم.
 - توقع حدوث زيادة في معدلات التسرب.
 - تفاوت درجة المعرفة والقدرة التكنولوجية والإمكانات لدى العاملين في المؤسسات التعليمية.
 - الضرر على التعليم وضعف الميزانية بسبب الصيانة المستمرة للمدارس التي تسبب عجز في ميزانية التعليم.
 - الضرر النفسي والصحي على الطلاب مما يسبب، سوء التغذية، نقص الفيتامينات وغيرها..
 - التفكك الأسري وضعف العلاقات الأسرية، وتأثر السلوكيات والقيم الأخلاقية.
 - تأثر الأسر الفقيرة التي كانت تعتمد على الوجبات المدرسية في إطعام أطفالهم
- إذا ما أريد تجنب أن تصبح أزمة الاقتصاد التعليمي كارثة تمس جيلاً كاملاً فإن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب الجميع. ومن أجل التخفيف من حدة الآثار المدمرة المحتملة لجائحة كورونا توصي هذه الورقة التشجيع على اتخاذ الإجراءات التالية (سياساتي، أغسطس ٢٠٢٠م):
- كبح انتقال الفيروس والتخطيط المتأني لإعادة فتح أبواب المدارس:

تتمثل الخطوة المفردة الأهم التي يمكن للبلدان اتخاذها للتعجيل بإعادة فتح أبواب المدارس والمؤسسات التعليمية في كبح انتقال الفيروس بغرض السيطرة على تفشيه على الصعيد الوطني أو المحلي

• حماية تمويل التعليم والتنسيق من أجل التأثير:

دفعت الجائحة العالم نحو كساد عالمي هو الأعمق في الذاكرة الحية، وستكون له آثار دائمة على الاقتصادات والماليات العامة ويتعين على السلطات الوطنية والمجتمع الدولي حماية تمويل التعليم من خلال السبل التالية: تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية، والحفاظ على حصة الإنفاق على التعليم كأولوية قصوى، ومعالجة أوجه عدم الكفاءة في الإنفاق على التعليم، وتعزيز التنسيق الدولي للتصدي لأزمة الديون، وحماية المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للتعليم.

• بناء نظم تعليمية قادرة على التكيف من أجل التنمية المنصفة والمستدامة:

تعزيز قدرة نظم التعليم على التكيف يمكن البلدان من الاستجابة للتحديات المباشرة لإعادة فتح أبواب المدارس على نحو آمن ويجعلها في وضع يتيح لها التعامل على نحو أفضل من أزمات المستقبل، وفي هذا الصدد تنظر الحكومات فيما يلي: التركيز على الإنصاف وشمول الجميع، وتقوية القدرات في مجال إدارة المخاطر على جميع مستويات نظام التعليم، وكفالة القيادة والتنسيق القويين، وتعزيز آليات التشاور والتواصل.

• التركيز على تدارك فاقد التعلم ومنع التسرب المدرسي، وخاصة بالنسبة للفئات المهمشة:

في الوقت الذي تبنى فيه السلطات التعليمية على التجارب الإيجابية وتأخذ العبرة من التجارب السلبية تتلخص الدروس المستمدة من الأزمة في ثلاث أولويات:

- ١- تدارك فاقد التعلم.
- ٢- إعادة الطلاب المعرضين لخطر التسرب المدرسي للمدارس.
- ٣- التركيز على الرعاية الاجتماعية والصحية والعاطفية للطلاب والمدرسين والموظفين.

• توفير برامج اكتساب المهارات لزيادة قابلية التوظيف.

في التدابير المتخذة لمعالجة هذه الأولويات، ينبغي تخصيص اهتمام كامل أيضا لضرورة تزويد الشباب والبالغين بالمهارات المطلوبة في سوق العمل. وقد يستلزم ذلك إعادة النظر في كيفية تحديد هذه المهارات الرئيسية، سواء بالنسبة لأسواق العمل الحالية أو المستقبلية. ومن الجوانب العديدة التي أبرزتها الأزمة ضرورة دعم وتحفيز العمال الأساسيين الذين يسهرون على استمرارية أداء النظام، ويوفرون أهم الاحتياجات والخدمات الاجتماعية الأساسية. وهؤلاء العمال الأساسيون هم العاملون في مجال الرعاية الصحية، ومقدمو الرعاية، والعاملون في صناعات الأغذية الزراعية وصناعة الخدمات، والمدرسون بطبيعة الحال. وحصول



هؤلاء على ما يحتاجونه من دعم يستلزم إعطاء الأولوية للتعليم والتدريب وتسريع إحداث التغيير داخل مجالي التعليم والتدريب.

• دعم مهنة التدريس واستعداد المدرسين:

إن توفير تعليم منصف وشامل للجميع، داخل الفصول الدراسية وخارجها، رهين باستعداد المدرسين والأوساط التعليمية على نحو أفضل وحصولهم على دعم أفضل. فلا يمكن للتكنولوجيا وحدها أن تسفر عن نتائج تعلم جيدة. فتدريب المدرسين على مهارات تكنولوجيا المعلومات مهم لكن الأهم منه هو اكتسابهم مهارات التقييم والمهارات التربوية اللازمة للتعامل مع الطلاب حسب مستواهم وتنفيذ المناهج الدراسية المسرعة واستراتيجيات التعلم المتميزة التي يرجح اعتمادها عند العودة إلى المدارس. وتستلزم الحلول الرقمية وجود محتوى ملائم ونماذج تدريسية مناسبة وممارسات تدريس فعالة وبيئة تعلم تمكينية. وتطوير المدرسين وتأهيلهم المهني عنصران أساسيان لضمان حصولهم على ما يكفي من المؤهلات والأجور والإعداد. ويمكن للحكومات أيضاً أن تعزز نظم دعم المدرسين والميسرين والآباء والأمهات، مقدمي الرعاية في استخدام التكنولوجيا بنجاح وأمان لأغراض التعلم.

• تعجيل التغيير في التدريس والتعلم.

• الخروج بمبادرات للتطوير والارتقاء بممارسات التعليم الإلكتروني.

الخاتمة:

تمر كل الأنظمة التعليمية في العالم بوضع الاستنفار الكامل لمواجهة حالات الطوارئ، بالنظر إلى كيف داهمتنا هذه الأزمة دون سابق إنذار. والأولوية المباشرة هي التكيف بمعنى البدء أولاً بحماية الصحة والسلامة، ثم بذل كل ما هو ممكن لإبقاء الطلاب في انخراط دائم من خلال التعلم عن بعد وغيره من وسائل التواصل مع المدرسة. لكن لا بد أن يبدأ التخطيط لمستقبل أفضل الآن. في الوقت الذي تتكيف فيه الأنظمة التعليمية مع إغلاق المدارس، ينبغي لها البدء في التخطيط لكيفية إدارة الاستمرارية عندما تعيد المدارس فتح أبوابها، وكيفية تحسين التعلم وتسريعه. وينبغي أن يكون المبدأ التوجيهي المتبع هو اغتنام كل فرصة، في كل مرحلة من المراحل، في تحسين الأداء. لا شك في أن جائحة كورونا قد علمتنا الكثير عن إدارة الأزمات أو التخطيط المستقبلي. لا بد من البحث بشكل جدي ومستمر عن أساليب وطرق رديفة كي لا يُترك الطلاب في قوقعة الأزمة، خاصة أولئك الذين لا يملكون أو لديهم محدودية في الوصول إلى الاتصالات الإلكترونية حيث يجب الالتفات إلى بعض الحقائق المؤلمة، كوجود الفارق الشاسع في المعلوماتية الرقمية بين بعض الدول والشعوب، وتجب إدارة هذه الحقائق بشكل استراتيجي ومنهجي.



المراجع

- أحمد عجاج أحمد العبدلات. (٢٠٢٠م). أثر التوجيهات الاستراتيجية في إدارة الأزمات: الدور المعدل للملكاء المنظمي في البنوك التجارية الأردنية. مركز رفاذ للدراسات والأبحاث.
- العربية AlArabiya (المخرج). (٢٠٢٠م). البعد الآخر للاقتصاد العالمي ما بعد كورونا نمو أم معاناة؟ [فيلم سينمائي].
- بيان صحفي مجموعة البنك الدولي. (١٠ ٧، ٢٠٢٠م). ما بعد كورونا: زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم عامل أساسي لنجاح التعافي الاقتصادي في أوروبا وآسيا الوسطى. تم الاسترداد من البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/10/07/boosting-health-and-education-spending-is-key-to-resilient-post-pandemic-economic-recovery-in-emerging-europe-and-central-asia>
- حسام م. خشقه. (٢٠٢٠م). اقتصاديات المعرفة في ظل جائحة كورونا: التحولات في التعليم العالي. مجلة معرفة وعطاء.
- رهدف مروان غنيمه. (١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م). متطلبات إدارة الأزمات التعليمية في المدارس الثانوية في مدينة دمشق. دمشق: جامعة دمشق.
- قناة الغد - Alghad TV (المخرج). (٢٠٢٠م). كيف أثر فيروس كورونا على قطاع التعليم حول العالم؟ [فيلم سينمائي].
- محمد براهيم محمد و محرم صالح الحداد. (مايو ٢٠٢٠م). أثر جائحة كورونا على منظومة شبكات الأمان الاجتماعي بمصر. جمهورية مصر العربية: معهد التخطيط القومي.
- موجز سياساتي. (أغسطس ٢٠٢٠م). التعليم أثناء جائحة كوفيد-١٩ وما بعده. الأمم المتحدة.
- موسوعة ويكيبيديا الحرة. (٢٠١٩م). فيروس كورونا. تم الاسترداد من ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3_%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7
- نحلة صلاح علي. (٢٠ مايو، ٢٠٢٠م). دراسة العلاقة بين الضغوط النفسية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد COVID-19 والإضطرابات النفسجسمية لدى المرأة العاملة. المجلة المصرية للدراسات النفسية العدد ١٠٨ المجلد الثلاثون، صفحة ٥٠.
- هارفارد بزنس ريفيو، Harvard Business Review. (بلا تاريخ). شرح معنى "الكساد" / دليل مصطلحات هارفارد بزنس ريفيو. تم الاسترداد من <https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85->



- %D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%
/D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B3%D8%A7%D8%AF
- هاسلي روجرز وآخرون. (مايو/آيار ٢٠٢٠م). تقرير جائحة كورونا: صدمات التعليم والاستجابة على صعيد السياسات. مجموعة البنك الدولي.
 - وزارة الصحة السعودية. (١٧، ١٤٤١هـ). معلومات حول كوفيد-١٩ - دليل كورونا - وزارة الصحة السعودية. تم الاسترداد من التوعية الصحية:
<https://www.moh.gov.sa/HealthAwareness/EducationalContent/PublicHealth/Pages/corona.aspx>

